

القضية اللبنانية امام الكونغرس

دعا مجلس المنظمات الاميركية - اللبنانية امس النواب الاميركيين "الى زيادة الضغط على الحكومة السورية كي تسحب قواتها من لبنان وتكف عن عرقلة مساعي ارسال الجيش اللبناني الى الجنوب لفرض الامن وسلطة القانون وحماية السكان المحليين وتأمين الحدود الدولية(...)", وقال في شهادة امام مجلس النواب الاميركي "أن لا سلام في الشرق الاوسط ما دام الاحتلال السوري القائم في لبنان يصادر حق اللبنانيين في تقرير المصير (...)" .

وجاء في بيان وزعه "المعهد الاميركي - اللبناني" في واشنطن ان احد مسؤوليه دافيد اوبرلي قدم في شهادة طويلة امام لجنة الموازنة الخارجية والتمويل والبرامج التي يرأسها النائب الاميركي جيم كولبي: "عرضا مفصلا للأوضاع الصعبة التي يزرع تحتها الشعب اللبناني نتيجة الاحتلال السوري وفقدان السيادة والاستقلال. وتردي الأوضاع في شكل مستمر فيما يسير لبنان نحو نهاية مأساوية في ظل اصرار السوريين على ابتلاع لبنان والفوز به جائزة ترضية في عملية التسوية الشرق اوسطية (...)" .

ودعا اوبرلي اللجنة الى "عدم تخصيص سنت واحد من اموال الضرائب الاميركية الى السلطة القائمة في بيروت والاستعاضة عنها بدعم الجيش اللبناني كمؤسسة وطنية لا كاداة قمع في يد السلطات الحاكمة. اضافة الى المؤسسات الخاصة مثل الجامعة الاميركية وغيرها من المعاهد وهيئات المجتمع المدني الناشطة من أجل حقوق الانسان، الثقافة والبيئة التي تلعب دورا كبيرا في تعزيز موقع لبنان الطليعي اقليميا". واعتبر ان دعم الجيش اللبناني يجب ان يبقى هدفا للسياسة الاميركية شرط اشراف الادارة الاميركية على آليات انفاق هذه الاموال والمساعدات.

وطلب من اللجنة ربط المساعدات الاميركية لسوريا بانسحاب قواتها سريعا من لبنان بعدما تذرعت سوريا بالتحالف ضد العراق كي تبرر احتلال جاراها، وخصوصا بعد انسحاب الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان الصيف الفائت. واعتبر ان "مزاعم الاخوة السورية - اللبنانية ليست الا غطاء ايدولوجيا لأستمرار الهيمنة السورية والسيطرة على كل مرافق الدولة ومؤسساتها في الوقت الذي انتهت فيه الى غير رجعة منظومة الدول التابعة مع نهاية الحرب الباردة وتلك الخاضعة للدول التوتاليتارية وهذا ما لا يزال مستمرا وفي شكل فاضح في العلاقة المفروضة من السوريين على لبنان". ورأى ان "كل الامال التي علفت على امكان تغيير السياسة السورية في لبنان بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الاسد قد تبخرت نتيجة اصرار النظام السوري على الاستمرار في احكام قبضته على لبنان وشعبه الى ما لا نهاية". ودعا الى تطبيق قرارات لامم المتحدة والمجتمع الدولي التي تدعو الى انسحاب الجيش السوري غير المشروط (...).

والح اوبرلي على "ان تلعب الولايات المتحدة دورا رئيسيا في منع حصول سوريا على مقعد في مجلس الامن الدولي، الامر الذي يعني موافقة المجتمع الدولي على ما تقوم به سوريا المصنفة دولة داعمة للارهاب الدولي والمتحالفة مع اعداء الولايات المتحدة الاميركية مثل ايران وكوريا الشمالية".

وردا على اسئلة النواب الاميركيين قال اوبرلي : "ان المجتمع المدني يمثل الصفحة المشرقة في حاضر لبنان وطريقه الوحيد الى الخلاص وهو يحتاج الى دعم المجتمع الدولي في جهده ونضاله وخصوصا الولايات المتحدة الاميركية (...)" . وعن اوضاع حقوق الانسان قال: "ان ملف الانتهاكات التي تقوم بها السلطة اللبنانية والقوات

السورية في لبنان يتضخم يوما بعد يوم بشهادة وزارة الخارجية الاميركية والعشرات من منظمات حقوق الانسان العالمية والمحلية وخصوصا ان ثمة قضايا كثيرة لم حل حتى الساعة ومنها المعتقلون اللبنانيون في السجون السورية وعمليات النفي والسجن السياسي وقمع الاعلاميين تحت ستار الامن القومي والوطني. اما اخطر ما في الملف فهو الدور الكبير الذي تقوم به المحاكم العسكرية في لبنان على حساب القضاء المدني مما يعني ان لبنان يعيش عمليا في ظل نظام طوارئ واحكام عرفية عسكرية(...).

واجاب ردا على سؤال عن الوضع الاقتصادي: "ادت الاتفاقات المعقودة بين السلطة وسوريا الى تدمير أكثر قطاعات الاقتصاد اللبناني الانتاجية لمصلحة الاقتصاد السوري والمتعاملين معه من اللبنانيين. اما الفساد فيعم كل مؤسسات الدولة وعلى كل المستويات بالتواطؤ مع السوريين النافذين جدا في الادارات اللبنانية، والذين يتدخلون في كل شاردة وواردة وحتى في المصالح المستقلة مثل المياه والكهرباء والهاتف والمطار وغيرها. وهم يقررون تعيين الموظفين من بين انصارهم والمتعاملين معهم ويتقاضون العملات(...). ووزع نسخا عن التقرير الذي اعدته الامم المتحدة عن الفساد قبل فترة والاثار المدمرة التي تطال الاقتصاد اللبناني نتيجة ذلك اضافة الى سحق الطبقة الوسطى وافقار اللبنانيين وعلان افلاس قطاعات انتاجية واسعة (...).